العرب
الإثنين 2019/09/16
السنة 42 العدد 11469

آمال التغيير تسيطر على المصوتين في الانتخابات الرئاسية التونسية

فشل المنظومة الحالية يفسح المجال لصعود شخصيات جديدة

تفاؤل بالقادم

يحلم الكثير من التونسيين المشاركين في الانتخابات الرئاسية بتغيير المنظومة الحاكمة التي عجزت طيلة السنوات الماضية عن إيجاد حل للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وهو ما يفتح الباب أمام صعود شخصيات جديدة من خارج "السيستام".

تونس – سيطرت آمال التغيير على أغلب المشاركين في الانتخابات الرئاسية التونسية الثانية منذ إسقاط نظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي، وسط نسبة إقبال ضعيفة على التصويت.

وتوافد التونسيون على مكاتب الاقتراع منذ الساعات الأولى من صباح الأحد لاختيار رئيس جديد للبلاد في انتخابات مبكرة بعد وفاة الرئيس الباجي قائد السبسي في يوليو الماضي.

وقال مراد الرزقي (51 عاما) وهو موظف في القطاع العام بعد أن أدلى بصوته "أدليت بصوتي في 2011 و2014 بنفس مكتب الاقتراع، أحتفظ باختياري، لكن آمل أن يكون هناك تغيير ونفس آخر في الحكم، على أن يكون الرئيس الجديد الذي سيختاره التونسيون ملما بأوضاع البلاد الاقتصادية الصعبة وأوضاع معيشة المواطنين الصعبة".

وقالت هاجر النفاتي (30 عاما) وهي تعمل بمركز نداء "أبحث عن التغيير ووجوه لم تتواجد في الحكم في السابق، نظامنا برلماني لهذا لن يكون هناك تأثير كبير للرئيس لكن الأهم إحداث تغيير".

وقال الناخب خير الدين عبدلي (19 عاما)، وهو طالب في التسويق "هذه المرة الأولى التي أشارك فيها في الاقتراع، الثابت أنني لست سعيدا بما هو سائد في الحكم الآن وأتطلع إلى التغيير".

ويتنافس في الانتخابات 26 مرشحا، وهذه ثاني انتخابات رئاسية ديمقراطية تشهدها تونس في تاريخها وهي الانتخابات الرابعة منذ بدء الانتقال السياسي عام 2011 بما في ذلك انتخابات المجلس الوطني التأسيسي عام 2011 والرئاسية والتشريعية في 2014 والبلدية في 2018.

واتّسمت الانتخابات في تونس بعد "الثورة" بالاختلاف في توجّهات التصويت. وقد فاز بها الإسلاميّون الذين حملوا شعار الدّفاع عن مكاسب ثورة 2011، قبل أن يتغيّر المشهد وتظهر ثنائيّة قطبيّة بين الداعمين للإسلاميّين والمناهضين لهم في انتخابات 2014 التي فاز بها حزب "نداء تونس" العلماني. وطرح الصراع الانتخابي في 2019 معادلة جديدة تقوم على معطى جديد هو ظهور مرشّحين مناهضين للنظام الحالي، ما أفرز وجوها جديدة استفادت من التجاذبات السياسيّة، على غرار الأستاذ الجامعي المحافظ قيس سعيّد.

ويراقب الانتخابات الآلاف من الملاحظين بما فيهم مكلفون من قبل هيئة الانتخابات بالإضافة إلى منظمات غير حكومية ونقابية تونسية وأجنبية منها الاتحاد العام التونسي للشغل (المركزية النقابية) والاتحاد الأوروبي ومركز "كارتر".

ولم تتمكّن تونس منذ الثورة من تحقيق نقلة اقتصاديّة تُوازي ما تحقّق سياسيًا. فملفّ الأزمات الاقتصاديّة لا يزال مشكلة أمام الحكومات المتعاقبة، وبخاصّة في ما يتعلّق بنسبة التضخّم والبطالة المتواصلة التي دفعت شبابا كثيرين إلى كره السياسة والنفور منها.

وبلغ تأزّم الوضع الاقتصادي ذروته في حكومة يوسف الشاهد الأطول بقاء مقارنة بسابقاتها، ما دفع التونسيّين إلى الاحتجاج بشكل متواصل طيلة السنوات الأخيرة، مطالبين بمراجعة السياسات الاقتصاديّة وتحسين القدرة الشرائيّة التي تدهورت. في الوقت نفسه، لوحظ تحسّن في الوضع الأمني.

> الأزمات الاقتصاديّة وخاصّة في ما يتعلّق بنسبة التضخّم والبطالة دفعت كثيرا من التونسيين إلى كره السياسة

وأدّى الفراغ الذي تركته السُلطة في مسألة معالجة الأزمات الاجتماعيّة، إلى ظهور مَن يطرح البديل والحلول ويعتمد في ذلك على الاقتراب أكثر من الطبقات الفقيرة. ومن خلال سَعيه إلى توزيع إعانات وزيارته المناطق الداخليّة في البلاد، بنى المرشّح ورجل الإعلام ومؤسّس قناة "نسمة" نبيل القروي مكانة لدى هذه الفئة سرعان ما تدعّمت وكوّنت له قاعدة انتخابيّة لافتة.

وقرّر القضاء التونسي توقيفه قبل عشرة أيّام من انطلاق الحملة الدعائيّة، على خلفيّة تُهم تتعلّق بتبييض أموال وتهرّب ضريبي، إثر شكوى رفعتها ضدّه منظّمة "أنا يقظ" غير الحكوميّة في العام 2017. فقرّر القروي الدّخول في إضراب عن الطعام من سجنه، بينما تولّت زوجته سلوى سماوي وعدد من قيادات حزبه "قلب تونس" مواصلة حملته.

واشتدّ التنافس بين المرشّحين، خصوصا الذين يتحدّرون من العائلة السياسيّة الوسطيّة والليبراليّة. ورأت مجموعة الأزمات الدوليّة في تقرير الخميس أنّ "حدّة الصراع الانتخابي تكشف عن حيويّة ديمقراطيّة". لكن في المقابل هناك "خطر الانحراف عن المسار" بسبب "أزمة الثقة" لدى التونسيين تجاه المؤسّسات وشراسة التنافس.

ويؤكّد الكاتب الصحافي زياد كريشان أنّ "تونس لن تنقذ ولن تغرق في 2019". ويضيف "جرّب التونسيّون الإسلاميّين ثم الوسطيّين، وربّما يخوضون مغامرات أخرى (...) أرى أنّ مكوّنات ومبادئ الديمقراطيّة لن تتغيّر".

ويمنح الدستور التونسي صلاحيات تتعلق بالأمن الوطني والدفاع والسياسة الخارجية للرئيس.

وتُغلق مراكز الاقتراع في الساعة 17.00 ت غ في كلّ الولايات، باستثناء 245 مركزا التي ستُغلق قبل ساعتين لدواع أمنيّة بسبب وقوعها على الحدود الغربيّة. ويتولّى سبعون ألف رجل أمن تأمين مكاتب الاقتراع ومراكز الفرز، على ما أعلنت وزارة الداخليّة السبت.

وتشهد تونس انتخابات تشريعيّة في السادس من أكتوبر المقبل، ويُرجّح أن تكون قبل الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسيّة في حال عدم فوز مرشّح من الدورة الأولى. وبالتالي ستتأثر النتائج النهائيّة للانتخابات الرئاسيّة حتما بنتائج التشريعية.

كبار السن يحتفون بالاستثناء التونسي والشباب يتجاهلونه

تونس – عبر الشباب التونسي عن نفوره من الحياة السياسية بمقاطعة الانتخابات الرئاسية.

يُنظر إلى تونس على أنها التجربة الديمقراطية الوحيدة الناجحة من بين عدة دول عربية شهدت ثورات شعبية، بداية من عام 2010، والتي أطاحت بأنظمتها الحاكمة، ومنها مصر وليبيا واليمن.

لكن مراقبين يرون أن هذا الاستثناء الذي تتباهى به السلطات لم يعد يلقى صدى شعبيا، خاصة مع مقاطعة الشباب الذين يشكلون أغلبية السكان في تونس.

وتصدر كبار السن المشهد حتى بعد منتصف يوم الاقتراع في الانتخابات الرئاسية التونسية.

وشهد الاقتراع الرئاسي في محافظات تونسية، الأحد، حضورا كثيفا لكبار السن، وغيابا لافتا للشباب، حتى بعد ساعتين من بدء التصويت.

وفتحت معظم مراكز الاقتراع أبوابها الساعة 08:00 بالتوقيت المحلي (07:00 ت.غ)، وتم إغلاقها على الساعة 18:00 (17:00 ت.غ).

وفي محافظة قفصة (جنوب غرب)، قال المنسق الجهوي للهيئة الفرعية للانتخابات إن "نسبة الإقبال على التصويت بمختلف المراكز الانتخابية بالجهة كانت في حدود 3.3 بالمئة حتى العاشرة صباحا، والنسبة قاربت الصفر للفئة العمرية بين 18و24 سنة، وهي أقل نسبة إقبال تُسجل بعد الثورة".

وشكلت هذه الأرقام مفاجأة الانتخابات الرئاسية وأثارت التساؤلات بشأن تقارير تحدثت خلال الأشهر الماضية عن تسجيل أكثر من مليون ناخب جديد أغلبهم من الشباب دون سن الخامسة والعشرين.

وشهدت تونس انتخابات رئاسية بالتصويت المباشر عام 2014، بعد أن أطاحت ثورة شعبية بالرئيس الأسبق، زين العابدين بن علي.

وفي محافظة القيروان (وسط)، وأمام أكبر مراكز الاقتراع من بين 313 مركزا، تسابق صباحا عشرات الناخبين لحجز أماكنهم في الصفوف الأولى للمقترعين.

وقال المنسق الجهوي للهيئة الفرعية للانتخابات، طارق خلف إن "الإقبال عادي ومحترم في الساعة الأولى من الاقتراع، ويشبه الإقبال ما كان في انتخابات 2014 الرئاسية".

وفي محافظة صفاقس (جنوب)، قال منسق الهيئة الفرعية للانتخابات، محمد الحمامي، في تصريح صحافي، إن الإقبال بدائرة صفاقس 1، خلال الساعات الأولى، كان متوسطا.

وأفاد الحمامي بحدوث تجاوزات في محيط مراكز الاقتراع، من بينها أنشطة دعائية.

ومن بين 24 مرشحا، يختار الناخبون خليفة للرئيس الباجي قائد السبسي، الذي توفي في 25 يوليو الماضي، عن 92 عاما، ما أدى إلى التبكير بموعد الانتخابات بعد أن كانت مقررة في 17 نوفمبر المقبل.

ورافق انطلاق الاقتراع تواجدٌ أمني وعسكري كثيف، لضمان سلامة العملية الانتخابية.

ويبلغ عدد الناخبين 7 ملايين و155 ألفا، يقترعون في 13 ألف مكتب اقتراع، موزعة على 4567 مركز تصويت، في 33 دائرة انتخابية داخل تونس وخارجها.

وأعلنت هيئة الانتخابات، في مؤتمر صحافي بالعاصمة تونس، أن نسبة الإقبال في عموم البلاد بلغت 16.3 بالمئة عند 13:00 صباحا بالتوقيت المحلي، أي بعد 5 ساعات من بدء الاقتراع.

وبلغت نسبة المشاركة في الدوائر الانتخابية بالخارج 10.8 بالمئة، منذ الجمعة وحتى حدود الساعة العاشرة من صباح الأحد (09:00 ت.غ). وستشهد تونس انتخابات برلمانية في 6 أكتوبر المقبل.

كبار السن مفاجأة الانتخابات

تعيين مقربين من بوتفليقة في لجنة الانتخابات يستفز الشارع الجزائري

صابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر – ثبتت السلطة الجزائرية خيار الذهاب إلى انتخابات رئاسية قبل نهاية العام الجاري، من خلال إطلاق سلطة لتنظيم ومراقبة الانتخابات، واستدعاء الهيئة الناخبة من خلال خطاب شكلي لرئيس الدولة المؤقت عبدالقادر بن صالح، يكرس توجهات قيادة المؤسسة العسكرية، مقابل حالة رفض شعبي تجسد في مسيرات واحتجاجات بعدد من مدن ومحافظات البلاد.

وأعلنت السلطات الجزائرية عن تعيين الوزير السابق محمد شرفي، رئيسا لسلطة تنظيم ومراقبة الانتخابات، برفقة خمسين شخصية أخرى من القضاة والقانونيين والبعض من الناشطين في الحراك الشعبي، قبيل إعلان رئيس الدولة المؤقت، عن استدعاء الهيئة الناخبة لإجراء الانتخابات الرئاسية قبل نهاية العام الجاري. وشكل الكشف عن هوية رئيس السلطة والطاقم العامل معه، التي ستخلف الإدارة في تنظيم ومراقبة الانتخابات، صدمة قوية لدى الشارع الجزائري المعارض، قياسا بالخلفية السياسية والمهنية لهؤلاء، وقربهم من دواليب نظام الرئيس السابق الموصوف من طرف السلطة الحالية بـ"العصابة".

وشغل محمد شرفي، منصب وزير العدل، قبل تنحيته عام 2010، بعد إيعازه للنائب العام لمجلس قضاء العاصمة آنذاك، بلقاسم زغماتي (وزير العدل الحالي)، بإصدار مذكرة توقيف دولية في حق وزير الطاقة السابق شكيب خليل، كما كان مديرا لحملة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، في الانتخابات الرئاسية التي جرت عام 2014.

ووصف الناشط السياسي مصعب حمودي، الخطوة الجديدة للسلطة بـ"المرور بقوة رغم إرادة الشعب"، و"انتحار السلطة"، في تلميح لتنفيذ المؤسسات الانتقالية لإرادة قيادة المؤسسة العسكرية، المتجاهلة لمطالب الحراك الشعبي، رغم الزعم بمرافقته.

واللافت في تشكيلة السلطة الجديدة، الحضور البارز لعدد من ناشطي ومناضلي حزب طلائع الحريات، والمقربين من رئيسه علي بن فليس، الأمر الذي يعزز فرضية إمكانية استعانة السلطة الفعلية بالرجل ليكون مرشحها في الاستحقاق المرتقب منتصف شهر ديسمبر القادم.

وتزامن الإعلان عن موعد الانتخابات الرئاسية في البلاد، مع احتجاجات ووقفات انتظمت في عدد من مدن ومحافظات الجمهورية، على غرار العاصمة التي عرفت محاكمة عدد من الموقوفين الرافعين لراية الهوية الأمازيغية، وفي قسنطينة، وتم قطع المحتجين الرافضين للانتخابات في عدد من ضواحي العاصمة وبرج بوعريريج وبومرداس.. وغيرها.

ولا يزال القلق يخيم على الشارع الجزائري، جراء الإغلاق الكبير للمشهد السياسي والإعلامي، حيث يطبق تعتيما إعلاميا شاملا على الحراك الشعبي ونشاط المعارضة، كما تتواصل حملة التوقيفات والاعتقالات في صفوف الناشطين والمعارضين، والتي كان على رأسها إحالة رئيس الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي المعارض كريم طابو، على السجن المؤقت.

وكانت السلطة قد سرعت وتيرة الخطوات الممهدة لتنظيم الانتخابات الرئاسية، حيث تم وضع النصوص الناظمة لعمل وصلاحيات السلطة الجديدة، وتعديل قوانين الانتخابات في ظرف قياسي، (أربعة أيام بين العرض والمناقشة والمصادقة في غرفتي البرلمان، والتوقيع من طرف رئيس الدولة المؤقت).

واستغرب معارضون لتوجهات السلطة، تضارب مواقفها في الآونة الأخيرة، ففيما تتخبط لجنة الحوار والوساطة بشأن مطالب التهدئة التي رفضتها السلطة، ورفضها الحوار مع أكبر أحزاب السلطة (جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، تجمع أمل الجزائر والحركة الشعبية الجزائرية)، في حين تمت تزكية القوانين الأخيرة من طرف نواب الأغلبية المقصاة من الحوار.

وبالموازاة مع الشكوك المتنامية حول الضمانات المقدمة من طرف السلطة، وتجاهلها لمطالب التهدئة وتنحية حكومة نور الدين بدوي، وفتح مجال الحريات السياسية والإعلامية، وجهت انتقادات للهيئة الجديدة، قياسا بالإبقاء على فرص التحايل على إرادة الناخبين.

ويرى خبراء قانونيون، أن السلطة اكتفت بتعديلات شكلية على قانون انتخابات وضعه نظام بوتفليقة، ولم يتم سوى تغيير هوية الهيئة السابقة بالجديدة فقط، كما تم تعمد افتعال الصدام في الصلاحيات بين عمل اللجنة والمجلس الدستوري، حيث تبقى صلاحية دراسة الطعون والإعلان عن النتائج النهائية من نصيب الأخير، مما سيضفي إلى بقاء هامش المناورة وإبقاء القرار الأخير في يد السلطة.

وفي أول ظهور لرئيس الهيئة الجديدة محمد شرفي، أكد أن "السلطة المستقلة للانتخابات تعتبر ترجمة للسيادة الشعبية وأن كل هذه المساعي جاءت لتتيح الفرصة أمام ممارسها الحقيقي" .

ويبقى الغموض يكتنف مصير الانتخابات المقبلة في ظل إصرار المعارضة والحراك الشعبي، على إسقاطها كما سقطت انتخابات أبريل ويوليو الماضيين، مقابل دفع السلطة باتجاهها بشتى الوسائل، وتوظيف ورقة شراء السلم الاجتماعي من بقايا المقدرات المالية للبلاد، حيث قررت الحكومة الرفع من قيمة المنحة المدرسية، وتتوجه بنفس الإجراء بالنسبة للأجر القاعدي.

ودعا ناشطون في الحراك الشعبي، إلى تصعيد الحركة الاحتجاجية بمجرد الإعلان عن تاريخ الانتخابات الرئاسية، وذلك من خلال إضافة يوم الأحد كيوم احتجاجي، وشن إضراب شامل يبدأ بيوم واحد.